

Distr.: General  
24 October 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

## الوثائق الرسمية

### اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد أبودو - بيريسبورن (نائب الرئيس) . . . . . (غانا)

### المحتويات

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

(هـ) الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (تابع)

(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن

إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (تابع)

(ز) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة (تابع)

(ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة (تابع)

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org)).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



الطاقة والتعدين بنحو 16 في المائة، مما يجعل بالتصنيع في أفريقيا. وثمة حاجة إلى الاستثمار العابر للحدود من أجل تطوير مشاريع إقليمية متصلة بمجالات الطاقة، والمياه العابرة للحدود، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وسلاسل القيمة، والتجارة.

3 - وأردف قائلاً إن اعتباراً من آذار/مارس 2023، كان أكثر من 24 بلداً من أصل 54 بلداً أفريقياً إما في حالة مديونية حرجة أو معرضاً للوقوع في تلك الحالة بدرجة كبيرة. وتتطلب معالجة هذه المسألة إتاحة تخفيف عبء الديون وتعليق الديون وإلغائها، وإصلاح آلية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك إقراض حقوق السحب الخاصة من الباطن لمصارف التنمية الإقليمية دعماً لأولويات تمويل التنمية في أفريقيا. ولا بد أيضاً من إصلاح الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون التابعة لمجموعة العشرين لإكساب ذلك الإطار مزيداً من الفعالية والشفافية والشمول وتوسيع نطاقه ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن يشمل الإطار التنظيمي المعزز لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية كفاءة الموضوعية والشفافية في منهجيات وعمليات التقدير، وأن يوفر الرقابة المناسبة، وينشئ آلية خارجية عادلة يمكن الرجوع إليها في المنازعات المتعلقة بتقدير الجدارة. وأعرب عن تأييده لدعوة الأمين العام إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي وخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة لمعالجة الأزمات القصيرة الأجل والتنمية المستدامة الطويلة الأجل على حد سواء.

4 - واستطرد مشيراً إلى لزوم التصدي أيضاً للتدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن التهرب من الضرائب وتجنبها. فهذه التدفقات، إلى جانب تسببها في استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، والحد من تعبئة الموارد المحلية، ومنع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفاقم انعدام الأمن وزيادة الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، تقوض أيضاً سيادة القانون وتزيد ظروف الاقتصاد الكلي سوءاً في البلدان المعنية.

5 - واسترسل قائلاً إن البلدان الأفريقية تحتاج إلى تعبئة الموارد المحلية بفعالية لكفالة التنفيذ الكامل لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بسبل منها تعزيز السياسات الضريبية وإدارة الضرائب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات والتصدي للممارسات الضريبية الضارة التي تستنزف الموارد اللازمة للتنمية. ويجب أن يكون التعاون العالمي بشأن المسائل الضريبية شاملاً للجميع وأن يركز على هياكل التعاون التي تقضي

في غياب السيد أمورين (أوروغواي)، تولى رئاسة الجلسة السيد أبودو - بيريسبورن (غانا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/78/15 (Part I)

و (A/78/15 (Part II) و A/78/230 و A/78/506)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/78/178)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(A/78/229)

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/78/231)

(هـ) الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (تابع)

(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية

غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة

الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (تابع) (A/78/186)

(ز) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة (تابع)

(ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل

الضريبية في الأمم المتحدة (تابع) (A/78/235)

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/78/190 و A/78/93-E/2023/90)

1 - السيد الأدب (تونس): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الإصلاحات الهيكلية ضرورية للنجاح في تنويع الاقتصادات في أفريقيا، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل لائقة. وقد ساهم ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد السياسات النقدية من قبل المصارف المركزية في تقليص الحيز المالي المحدود أصلاً، حيث سجلت أفريقيا عجزاً مالياً نسبته 5 في المائة وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 64,5 في المائة في عام 2022. وثمة حاجة ملحة إلى حفز الانتعاش الاقتصادي وحماية السكان من التضخم المتزايد.

2 - وأضاف قائلاً إن من شأن تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يوسع نطاق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مجال خدمات الأغذية الزراعية وصناعاتها بنحو 40 في المائة، وفي مجال

8 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إنها ترحب بتوافق الآراء الناشئ بشأن التحديات التي تواجه العالم. بيد أن المهم هو ترجمة الأقوال إلى أفعال. فالهيكل المالي والتجاري الدولي بحاجة إلى إصلاح عاجل لتوجيه تركيزه نحو تسوية المسائل المتصلة بديون البلدان النامية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل العمل المناخي، وإتاحة وصول بلدان الجنوب إلى أسواق رؤوس الأموال في ظل شروط منصفة وعادلة وشفافة، مع مراعاة طبيعتها الخاصة ومواطن ضعفها. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على ضمان تمويل المشاريع الحيوية للبلدان النامية، فضلا عن تطوير البحوث والعلوم والتكنولوجيا والطاقة النظيفة الميسورة التكلفة.

9 - وأضافت قائلة إن الكاميرون تضطلع بدور رائد في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقد اعتمدت استراتيجية إنمائية وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 ولتصبح بلدا صاعدا بحلول عام 2035. وستسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلا عن الحكم الرشيد، وإلى السماح لجميع مواطنيها بالمشاركة الكاملة في شؤون البلد.

10 - **السيد كروز** (أنغولا): قال إن القارة الأفريقية تواجه تباينا كبيرا بين المثل العليا المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وواقع الموارد الشحيحة بسبب محدودية الميزانيات والأولويات المتنافسة وعدم المساواة في الوصول إلى تدفقات التمويل العالمية. وتحتاج أفريقيا إلى ما يقرب من 66 بليون دولار سنويا للاستثمار في نظمها الصحية وبنيتها التحتية، ولكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى ما بين 137 بليون دولار و 177 بليون دولار سنويا حتى عام 2025 لسد العجز في البنية التحتية. ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية وغيرها من الشركاء في التنمية أن تؤدي دورا رئيسيا في اجتذاب الاستثمار الخاص، وهو ضروري لسد الفجوة التمويلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لأدوات مثل التمويل المختلط والضمانات أن تستفيد من الأموال الخاصة الإضافية. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تصدر سندات خضراء لجذب المستثمرين ذوي الوعي البيئي وتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية المستدامة مع إبداء التزام بالعمل المناخي.

11 - وأردف قائلاً إن أنغولا ما فتئت تنفذ إصلاحات لزيادة احتياطياتها الدولية، بسبل منها تحرير سعر الصرف وكفالة تهيئة مناخ للأعمال التجارية يفضي إلى اقتصاد أكثر تنوعا. وقد أدى

على التهرب الضريبي وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، والتي تكفل قيام جميع دافعي الضرائب، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب لحكومات البلدان التي يجري فيها النشاط الاقتصادي وتنشأ القيمة. ومن المهم أيضا تشجيع فرض الضرائب على الإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات عبر الحدود. وكرر دعوة مجموعة الدول الأفريقية إلى اعتماد اتفاقية معنية بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية.

6 - **السيد ريتا حداد** (المكسيك): قال إن ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية بحيث لا تقتصر تحليلاتها على المخاطر الاقتصادية فحسب وإلى توسيع نطاق قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على توزيع حقوق السحب الخاصة. وينبغي أن يراعي هذا النهج العوامل غير الاقتصادية مثل عدم المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والإقصاء الاجتماعي، فضلا عن تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد من وضع مؤشرات تتيح النظر في العوامل غير الاقتصادية الناجمة عن الضعف المتعدد الأبعاد لدى منْح التمويل الميسر الشروط والتمويل الاعتيادي لأكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ومن شأن هذه الإجراءات أن تدعم مبادرات تخفيف عبء الديون التي تتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون، اللذين ثبت عدم كفايتهما. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة تمويل التنمية وتمويل العمل المناخي.

7 - وأضاف قائلاً إن الدول التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية ينبغي أن تعزز النشاط الاقتصادي المحلي، مما يتطلب استثمارا كبيرا في السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والقدرات البشرية. ودعا الدول إلى تعزيز خطط التحرير التجاري التي تسمح بإدراج سلاسل الإنتاج المحلية في تدفقات التجارة الدولية. وتتطوي كفاءة مشاركة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة العالمية على أهمية خاصة، إذ تنشأ عنها أغلبية فرص العمل في البلدان النامية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من تعزيز تعددية الأطراف بما يشمل اتخاذ القطاع الخاص حليفا استراتيجيا. وختاما، قال إن المكسيك ستواصل تشجيع إصدار السندات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بسياسات الاقتصاد الكلي في ظل مبادرة رؤية 2030، التي قدمت الدعم للعديد من المشاريع المالية ومشاريع الاقتصاد الكلي. وتضطلع المملكة العربية السعودية، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، بدور رئيسي في دعم القطاع الخاص والتجارة الدولية. وقد اتخذت إجراءات عززت من الاستقرار في سوق النفط العالمية، مما يدل على قدرتها على التصدي للتحديات العالمية بطريقة متوازنة ومنصفة وعادلة.

15 - وأضافت قائلة إن الاتجار غير المشروع بات أحد العقبات الأساسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعزيزاً لدعم المجتمع الدولي في هذا الصدد، أطلقت المملكة العربية السعودية "مبادرة الرياض" لتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، والتي تضمنت تأسيس "الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد"، وهي منصة تربط بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم. وحثت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المشاركة الفعالة في المنصة للتغلب على جرائم الفساد العابرة للحدود.

16 - وأردفت قائلة إن الشريعة الإسلامية توجب على المملكة العربية السعودية مساعدة المحتاج. وقالت إن بلدها يقدم المساعدات إلى أقل البلدان نمواً وأشد قطاعات المجتمع فقراً من خلال البرامج الإنمائية وبرامج الإغاثة من خلال الصندوق السعودي للتنمية ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. وفي عام 2022، قدمت المملكة العربية السعودية ما يبلغ 2,7 بليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية، متجاوزة هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

17 - السيد ساجبول (تايلند): قال إن البلدان النامية، التي تشكل ثلثي العالم، يتعين أن يكون لها دور أكبر في تشكيل سياسات التمويل الدولي والاقتصاد الكلي. ومن شأن تيسير الحصول على التمويل الإنمائي أن يكفل سير التنمية الاقتصادية والاستدامة جنباً إلى جنب. وقد حث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، قال إن التمويل يجب أن يستجيب لاحتياجات وأولويات كل بلد. وتؤيد تايلند توسيع نطاق القدرة الإقراضية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعزيز تعبئة رأس المال الخاص من أجل المشاريع الإنمائية. وتوسيع نطاق إمكانية حصول البلدان النامية على القروض بشروط ميسرة ضروري لبناء الأساس الاقتصادي اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وإقامة مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود. إلا أن هذه الجهود لا يجب المخاطرة فيها بزعة الاستقرار المالي للمؤسسات المالية الدولية.

تخصيص قرابة بليون دولار من حقوق السحب الخاصة في آب/أغسطس 2021 إلى تعزيز تلك الاحتياطات. وبحلول نهاية ذلك العام، كانت حقوق السحب الخاصة تمثل حوالي 8 في المائة من الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد وعاملاً مخففاً مهماً لآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تمكنت أنغولا أيضاً من تأجيل سداد جزء من خدمة ديونها حتى عام 2023 بموجب مبادرة تعليق سداد خدمة الديون بعد مفاوضات ناجحة لإعادة جدولة الديون مع كبار الدائنين الرئيسيين من مقدمي التسهيلات الائتمانية المضمونة بالنفط.

12 - السيد النعيمي (العراق): قال إن الأداء الاقتصادي لأي بلد لا يمكن النظر إليه بمعزل عن محيطه. وتؤثر التحديات الدولية مثل تغير المناخ واتساع الفجوات المالية والتكنولوجية على البلدان النامية بصفة خاصة. ويجب مساعدة تلك البلدان في التصدي لانخفاض مستوى الإنتاجية، وتراجع القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وضعف القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية. ويشمل النظام التجاري العالمي العادل والمنصف منح البلدان النامية معاملة تفضيلية، وإزالة المعوقات، وبناء سياسات مستقرة، خاصة في قطاعي الغذاء والطاقة، وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، ولا سيما السلع ذات الصلة بالتنافسية. ويجب تضيق الفجوات التكنولوجية والمالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعبئة الموارد لغرض التنمية المستدامة. ويجب مساعدة البلدان النامية على التكيف وإضافة قيمة إلى صادراتها. ولا بد أيضاً من بذل جهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة واسترجاع الأموال المسروقة.

13 - وأضاف قائلاً إن العراق من أكثر البلدان هشاشة أمام تغير المناخ. ولا بد من اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية واختلافها من دولة إلى أخرى. وأردف قائلاً إن بلده يتطلع إلى التعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويوظف العراق أيضاً إيرادات صادراته لإجراء إصلاحات اقتصادية وتنويع اقتصاده وصادراته تجنباً لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وهو يستثمر أيضاً في الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها للتكيف مع الآثار الاقتصادية.

14 - السيدة العمير (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها كان له دور محوري في التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة

18 - وأضاف قائلاً إن من شأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شامل للجميع وقائم على القواعد وزيادة الترابط لتيسير التجارة عبر الحدود أن يسهم في إنشاء سلسلة إمداد عالمية مرنة، ويوفر حماية من الاضطرابات المستقبلية، ويحسن تنفيذ خطة عام 2030. ولا بد من ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية الرقمية لمساعدة البلدان على الانتقال بسلاسة إلى اقتصاد خفيض الكربون وزيادة إمكانية حصولها على خدمات مالية مستدامة بتكاليف منخفضة للمعاملات، ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتطلب هذا التحول اتباع نهج متكامل إزاء الاستثمار، بما يشمل التعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

22 - السيد زهوري (ملايكا): قال إن أكثر من 40 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية إما معرضة بشدة للوقوع في حالة مديونية حادة أو أنها على وشك التعرض لها. وتحتاج هذه الدول إلى حلول مصممة خصيصاً ضمن خطة إنعاش منصفة، مع التركيز بوجه خاص على تخفيف عبء الديون والتمويل الميسر. وتحتاج البلدان المعرضة للتأثر بالمناخ والديون، مثل ملايكا، إلى زيادة فرص حصولها على الموارد والمنح بشروط ميسرة. وناشد جميع أصحاب المصلحة الاستجابة لتداء الأمين العام الداعي إلى استخدام معايير الضعف المتعدد الأبعاد ودعم اعتماد وتنفيذ مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويلزم مواصلة قواعد التمويل وعملياته وتطبيقاته، بما في ذلك الصناديق المتعددة الأطراف والتمويل المتصل بالمناخ، لضمان عدم معاقبة البلدان التي خرجت من مركز أقل البلدان نمواً على قيامها بالافتراض الاعتيادي لأغراض التنمية.

23 - وأعرب عن أمله في أن يمثل المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في أبو ظبي في عام 2024، خطوة نحو كبح جماح الإعانات التي تساهم في الطاقة المفرطة والإفراط في استغلال الموارد السمكية، وكذلك خطوة نحو تقديم معاملة خاصة وتفضيلية مناسبة وفعالة للبلدان النامية. وتواجه ملايكا، المعروفة بممارساتها المستدامة فيما يتعلق بمصائد الأسماك، تعريفات كبيرة على صادراتها من أسماك التونة. ورأى أن النظام التجاري الدولي ينبغي أن يخفف التعريفات الجمركية على سبيل إبداء التقدير والدعم للجهود التي يبذلها بلده في سبيل الاستدامة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو زيادة التمويل المناخي بدرجة كبيرة، بغرض التكيف وكذلك معالجة الخسائر والأضرار. وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على الدول أن تتفق على طرائق لتشغيل الكامل لصندوق الخسائر والأضرار، وكذلك على ترتيبات لتمويل الخسائر والأضرار.

24 - السيدة نزومبو (كينيا): قالت إن العديد من البلدان النامية، التي تصارع بالفعل عدم القدرة على تحمل الديون، اضطرت إلى الاقتراض بأسعار فائدة باهظة، مما أدى إلى تكثيف الحلقة المفرغة المتمثلة في الاعتماد على القروض الباهظة لتمويل الميزانيات الحكومية، التي يُكرس جزء كبير منها أصلاً لخدمة الديون القائمة في العديد من هذه البلدان. ومما يزيد من تقادم هذا الوضع المتردي البرامج

18 - وأضاف قائلاً إن من شأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شامل للجميع وقائم على القواعد وزيادة الترابط لتيسير التجارة عبر الحدود أن يسهم في إنشاء سلسلة إمداد عالمية مرنة، ويوفر حماية من الاضطرابات المستقبلية، ويحسن تنفيذ خطة عام 2030. ولا بد من ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية الرقمية لمساعدة البلدان على الانتقال بسلاسة إلى اقتصاد خفيض الكربون وزيادة إمكانية حصولها على خدمات مالية مستدامة بتكاليف منخفضة للمعاملات، ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتطلب هذا التحول اتباع نهج متكامل إزاء الاستثمار، بما يشمل التعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

19 - السيدة ناندا (ناميبيا): قالت إن من دواعي القلق أن على الرغم من الجهود الجماعية المبذولة للقضاء على الفقر والجوع، فإن ما يقرب من 29,6 في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الغذاء بصفة مستمرة و 8,4 في المائة لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. ويزداد هذا الوضع تعقيداً بسبب مواطن الضعف المتعلقة بالديون والقيود الماثلة أمام تعبئة الموارد المحلية، وضيق الحيز المالي المتاح للاستثمار في التنمية المستدامة. وتتطلب أوجه عدم المساواة المتفشية، داخل الدول وفيما بينها على حد سواء، اهتماماً فورياً. ولا بد من الإقرار بأن عدد التدابير الاقتصادية الانفرادية قد ظل في ازدياد خلال العامين المنصرمين منذ التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/76/310)، مما زاد أوجه عدم المساواة عمقاً وزاد من تقويض حقوق الإنسان لأشد الفئات السكانية ضعفاً.

20 - وأضافت قائلة إن إصلاح الهيكل المالي العالمي أمر حتمي، لأنه عنصر تحولي أساسي يمكن أن يكون له أثر إيجابي على حياة المواطنين. وثمة حاجة ملحة إلى تمويل التنمية، مع تحليل القدرة على تحمل الديون وإجراء عمليات منظمة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وينطوي اقتراح بنك التنمية الأفريقي بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إمكانية كبيرة من حيث تعظيم أثر حقوق السحب الخاصة.

21 - وأردفت قائلة إن الفرص الناشئة، مثل الشراكات الجديدة لتيسير التجارة الدولية والمنح التكيفية، تستحق دراسة متأنية. وقد نجحت ناميبيا، في إطار التزامها بمستقبل مستدام، في احتضان اقتصاد الهيدروجين الأخضر وتعطي الأولوية للمبادرات الرامية إلى الانتقال من كونها مستوردة للكهرباء إلى كونها موردة لها. وإضافة إلى ذلك، فقد

المتقدمة التي يمكن أن تضمن سيادتها في مجال الطاقة ونموها الاقتصادي. وتتمثل مشكلة ملحة أخرى في الإمدادات الغذائية. وقد نجمت التشوهات الخطيرة في التجارة الدولية عن التدابير التي اعتمدها البلدان المتقدمة النمو لحماية منتجيها الزراعيين وإعانتهم، فضلا عن الحظر المفروض من جانب واحد على تصدير منتجات محددة من عدة بلدان. فأزمة الغذاء من صنع البشر، ويمكن حلها بسرعة من خلال إزالة الجزاءات والحواجز غير القانونية.

28 - وأردفت قائلة إن الجهود المشتركة التي تبذلها الرابطات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تعزز التجارة الدولية وتحسن مقاومة الصدمات الخارجية مع تحسين الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وفي الختام، أعربت عن تأييد بلدها لتعزيز الشراكات العالمية والتكامل الأقليمي، بهدف توسيع نطاق التجارة وتبادل أفضل الممارسات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29 - السيد بوكوم (بوركنيا فاسو): قال إن التحديات الراهنة كان لها تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة لإعادة بسط سيطرته على كامل أراضيه وكفالة عملية انتقال سياسي مستقرة، لا يزال البلد يواجه هجمات إرهابية متكررة. وتعمل بوركنيا فاسو حكومةً وشعباً معاً لاستعادة الأمن وتهيئة بيئة مواتية للتنمية. فالأمن هو الأولوية المطلقة للبلد، والدعم المقدم من المجتمع الدولي والشركاء الاستراتيجيين الجدد يتسم بأهمية قصوى. وقد أدى الإرهاب إلى تفاقم الاضطرابات الاقتصادية العالمية في السنوات من 2020 إلى 2022، لا سيما من حيث الصحة والجغرافيا السياسية والمناخ. وقد تميز العقد السابق لعام 2020 بنمو اقتصادي مستدام بلغ متوسطه 5 في المائة، لكن جائحة كوفيد-19 أدت إلى انخفاض حاد، حيث بلغ معدل النمو 2 في المائة فقط في عام 2020. وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو إلى 6,7 في المائة في عام 2021، فقد انخفض مرة أخرى في عام 2022، إلى 1,5 في المائة، نتيجة للهجمات الإرهابية.

30 - وأضاف قائلاً إن رغم السردية المعتادة المتعلقة بالمعونة، لا تزال أفريقيا تلبى جزء كبير من احتياجاتها الاقتصادية عن طريق تعبئة مواردها الداخلية، مما يدر أربعة أضعاف الإيرادات الحكومية والمدخرات الخاصة التي تتلقاها من التمويل الخارجي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من الأثر المستنزف المترتب على التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، فإن استخدام الموارد غير المستغلة مثل المعاشات التقاعدية والتأمين والصناديق السيادية

المختلفة لتخفيف عبء الديون التي بدأت خلال جائحة كوفيد-19، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون، وعدم كفاية مخصصات حقوق السحب الخاصة. ويتطلب تصحيح هذا الوضع، كحد أدنى، إنشاء ما لا يقل عن 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة الجديدة وتوجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة، وتفعيل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقيح نظم تقدير الجدارة الائتمانية، مع التركيز على إصلاح الوكالات الائتمانية المتعددة الأطراف وزيادة التنسيق مع الوكالات الخاصة المعنية بتقدير الجدارة الائتمانية.

25 - وأضافت قائلة إن لا بد من إصدار صك يهدف إلى سد الثغرات الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وضمان أن تدفع الشركات المتعددة الجنسيات نصيبها العادل من الضرائب في البلدان التي تعمل فيها. ولهذا السبب، تؤيد كينيا إبرام اتفاقية للأمم المتحدة معنية بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وإضافةً إلى ذلك، لا بد من تهيئة بيئة تشجع استثمارات القطاعين العام والخاص في مجال التنمية المستدامة. وهذا يتطلب التزامات مالية متجددة ومعززة وتوافر الإرادة السياسية اللازمة للتعبيل بالتجارة والتنمية. وينبغي إصلاح الهيكل المالي الدولي لكي يصير مرناً ومرعياً لاحتياجات البلدان النامية وملئاً للأغراض المنشودة، مع تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وحوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية.

26 - السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس): قالت إن استخدام التدابير القسرية الانفرادية ذات الدوافع السياسية، وعدم احترام التقاليد والثقافات الوطنية، يعوقان التجارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن قلقها إزاء حجم هذه التدابير ودعت الدول إلى التخلي عنها. وأشارت إلى أن استخدام الضغط الاقتصادي والتجاري والمالي على الدول النامية أمر غير مقبول؛ فذلك ينتهك مبادئ التجارة المتعددة الأطراف وينشئ عقبات خطيرة أمام تنمية تلك الدول، تحديداً في سياق الانتعاش بعد الجائحة والأزمات العالمية. وينبغي للدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها أن تنقيد تقيدا وثيقا بمبادئ التجارة الحرة وأن تتجنب تدابير الحماية.

27 - وأضافت قائلة إن تحسين المرونة البيئية مسألة حيوية، مع مراعاة مخاطر النزعة الحمائية البيئية وإقامة حواجز تجارية جديدة. وتفتقر البلدان النامية إلى إمكانية الحصول على تكنولوجيا الطاقة

والانتعاش المتوازن للتجارة الدولية، والحفاظ على المعروض من السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة وأسعارها.

34 - واستطرد قائلاً إن الصين أطلقت مبادرة التنمية العالمية: الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة، لإعادة تركيز جهود التنمية التي يبذلها المجتمع الدولي وتعبئة الموارد. وأنشأت أيضاً الصندوق العالمي للتنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتمويل قدره 4 بلايين دولار، وتعتزم زيادة مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للسلام والتنمية. وستطلق المؤسسات المالية للبلاد صندوقاً خاصاً بقيمة 10 بلايين دولار لدعم مبادرة التنمية العالمية، التي نُفذ في إطارها أكثر من 200 مشروع للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ووفّر 40 000 مكان تدريب من خلال مشاريع الموارد البشرية في البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية.

35 - السيدة غاهلوت (الهند): قالت إن بلدها نجح، خلال رئاسته لمجموعة العشرين، في وضع خريطة طريق لجعل التجارة العالمية شاملة وتقدمية، مع الاعتراف أيضاً بدور منظمة التجارة العالمية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولم يعد بوسع النظام المالي الدولي، الراسخة فيه ممارسات القرن الماضي، أن يلبي الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب العالمي دون النظر في حجم الاحتياجات وعمق الصدمات التي تؤثر على البلدان النامية. ويجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تحدّث رؤيتها وهيكلها وقدراتها لتعبئة الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي.

36 - وأضافت قائلة إن الهند عززت تنفيذها للإطار المشترك لمعالجة الديون للحيلولة دون تأثير ضائقة الديون في بلدان الجنوب على برامج التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات لمعالجة تقلب أسعار السلع الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالأغذية والوقود والأسمدة، نظراً للتهديد الذي يتعرض له الأمن الغذائي. وقد شجعت الهند زراعة الدخن وإنتاجه وتسويقه في عام 2023، الموافق السنة الدولية للدخن، لأنه اقتصادي وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

37 - وأردفت قائلة إن التقدم البطيء فيما يتعلق بالشمول المالي أدى إلى زيادة حدة أوجه عدم المساواة ومثل انتكاسة كبيرة على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان لمشاريع البنية التحتية العمومية الرقمية للشمول المالي في الهند أثر تحويلي، حيث حفزت صغار البائعين على المشاركة في الاقتصاد الرسمي. ولما كانت التدفقات

ومعالجة الإنفاق العام غير الفعال والحوافز الضريبية الزائدة عن الحاجة يمكن أن يعزز قدرة القارة على تمويل تنميتها. ومع ارتفاع مستويات الديون وتغير تكوينها، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وزيادة عدم اليقين بشأن القدرة على تحمل الديون، فإن هناك حاجة إلى إدارة حكيمة للديون وآليات مالية مبتكرة لضمان القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل. وإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية ضروري لحل أزمة الديون بطريقة عادلة وفعالة، شأنه في ذلك شأن التدابير الرامية إلى زيادة التمويل الميسر، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وإصلاح حوكمة المؤسسات المالية الدولية.

31 - السيد هوا جونغ ينغ (الصين): قال إن دليل التنمية البشرية انخفض لأول مرة لمدة سنتين متتاليتين، مع تباطؤ النمو في معظم البلدان. وقد طرح تشديد السياسة النقدية في البلدان المتقدمة النمو تحديات خطيرة أمام البلدان النامية من حيث ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف تعاونه من أجل إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح.

32 - وأضاف قائلاً إن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي تعزيز تنسيقها، مع اعتماد الاقتصادات الرئيسية سياسات مالية ونقدية مسؤولة لتجنب الآثار السلبية غير المباشرة وتفاقم ارتفاع معدل التضخم وتقلب أسعار الصرف وزيادة الديون. ولا بد من معارضة النزعة الانفرادية والحمائية. وإضافة إلى ذلك، فمن المهم تعبئة الموارد الإنمائية بالكامل، والوفاء بالالتزامات في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية والعمل المناخي، وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات لدى البلدان النامية، وتنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بالتعاون مع الدائنين المتعددي الأطراف والقطاع الخاص. وينبغي تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة للبلدان المحتاجة، كما ينبغي إصلاح الهيكل المالي الدولي لتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها من أجل ضمان مشاركتها الكاملة في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية وحصولها على المزيد من التمويل الميسر. وعلاوة على ذلك، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يكمل استعراضه العام السادس عشر للحصص، كما ينبغي للبنك الدولي أن يجري استعراضاً للمساهمين.

33 - وأردف قائلاً إن النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي تمثل منظمة التجارة العالمية محوره، يجب حمايته لتعزيز تحرير التجارة والاستثمار، ومعارضة تسييس قضايا التبادل الاقتصادي، وكفالة

غير متعاونة، مما أثر على النشاط الاقتصادي والخدمات في البلدان النامية، ينبغي لأعضاء اللجنة أن يخرطوا في مداولات بناءة بشأن مشروع القرار المتعلق بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية من أجل إيجاد نهج أكثر إنصافاً وشمولاً وعالمية لمعالجة الثغرات الكامنة في الهيكل الحالي للحكومة الضريبية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى إجراء دراسة متأنية لنطاق وأهداف المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المحتمل عقده في عام 2025 لضمان ألا يخفف من التزامات خطة عمل أديس أبابا بل يعززها لدعم البلدان النامية بشكل أفضل في تنفيذ خطة عام 2030 مع تيسير إصلاح الهيكل المالي الدولي.

41 - السيد غانا الكالي (نيجيريا): قال إن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة النمو كان له أثر سلبي على إمكانية حصول البلدان النامية على قروض ميسورة التكلفة، مما يعقد مسألة إدارة الديون، ويؤثر على تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف، ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأضاف قائلاً إن الوضع قد تفاقم بسبب المشهد الجغرافي السياسي الحالي. وفي إطار التزام بسياسات الاقتصاد الكلي التي تقضي إلى الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام، أنشأت نيجيريا فرقة عمل لاستعراض السياسة المالية والإصلاح الضريبي واتخذت تدابير تهدف إلى كبح الازدواج الضريبي، وتعزيز ثقة المستثمرين، وضمان أن تكون أرباح الاستثمار عادلة وآمنة.

42 - وأردف قائلاً إن اللجنة، بالمثل، ينبغي أن تتفق على تدابير محددة الأهداف لمعالجة الشواغل الإنمائية للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى قرار الجمعية العامة 244/77 بشأن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، ينبغي للجنة أن تعمل على التوصل إلى اتفاقية إطارية بشأن المسائل الضريبية من أجل التصدي للإجحاف في فرض الضرائب والتلاعب باقتصادات البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. والهيكل المالي الدولي يلزمه إصلاح أيضاً، بسبل منها اتخاذ تدابير شاملة لتخفيف عبء الديون، لإتاحة التمويل المستدام للتنمية، ولذلك ينبغي للجنة أن تعطي الأولوية لتخفيف عبء الديون غير المحتمل على البلدان النامية وتعزيز قدرتها على تمويل أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء صندوق استثمار تدعمه الأمم المتحدة يركز على القطاعات ذات التأثير الكبير، مثل الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا الرقمية في البلدان الأفريقية.

المالية غير المشروعة قد حالت دون النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في بلدان الجنوب، فقد دعمت الهند الجهود العالمية الرامية إلى ضبط ومصادرة العائدات الإجرامية وإعادتها إلى الضحايا والدول، تمشياً مع التزاماتها الدولية وأطرها القانونية المحلية. والتعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية والفعال ضروري أيضاً لتلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب، مع زيادة مشاركة الدول الأعضاء في المناقشات الحكومية الدولية والنظر في الترتيبات المتعددة الأطراف والدولية القائمة.

38 - واستطردت قائلة إن الهند اتبعت نهجاً يشمل الحكومة بأكملها لتمويل الأهداف، تمشياً مع التزامها بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مع الاعتراف أيضاً بالدور التكميلي الذي يؤديه تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي. ولذلك فمن الضروري تشجيع وضع آليات تمويل مثل التمويل المختلط، وأدوات تجنب المخاطر، والسندات الخضراء للمشاريع القائمة في البلدان النامية.

39 - السيد بودو (ترينيداد وتوباغو): قال إن على الرغم من أن بلده قد حد من الآثار المتفشية للالتزامات العالمية المستمرة على اقتصاده وشعبه، فإن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية بشق الأنفس معرض للخطر واحتمالات تحقيقها للتنمية المستدامة قائمة أو متضائلة، في كثير من الحالات. ولم تعد الهياكل الجامدة للهيكل المالي الدولي صالحة للغرض المنشود منها، لأن البلدان النامية، التي تقتصر إلى البدائل، اضطرت إلى تكديس مستويات لا يمكن تحملها من الديون. ولذلك يجب على اللجنة أن تركز مناقشاتها على إحداث تحول في النموذج الفكري للتعاون الإنمائي والتمويل الإنمائي لضمان تحسين استجابة النظام الاقتصادي والمالي الدولي لاحتياجات بلدان الجنوب ومصالحه الإنمائية ووضع البلدان النامية في موضع صناع القرار الفاعلين.

40 - وأضاف قائلاً إن يمكن إحراز تقدم حقيقي بضمان أن تتخلى إصلاحات الهيكل المالي الدولي عن النهج القديمة التي عفا عليها الزمن والتي خفقت مساعي التنمية. وإلى جانب مبادرة بريدجتاون، يمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد أن يفتح الحيز المالي المحدود، وأن يمثل أداة حيوية لمساعدة البلدان النامية في تأمين الوصول إلى الموارد والخدمات المالية الميسرة، وزيادة السيولة واستخدام آليات فعالة لتخفيف عبء الديون. وإضافة إلى ذلك، ولمعالجة آثار تجنب المخاطر والتصنيف التعسفي للبلدان على أنها ولايات ضريبية



وتخللت هذه العملية بعض التحديات، مثل الأثر المعدي لأزمة المديونية في بعض البلدان الآسيوية في عام 2022، التي أضرت بالاقتصاد المنغولي بشدة. واستجابةً لذلك، سعت البلاد إلى تعزيز احتياطات النقد الأجنبي والحفاظ على تصنيفها الائتماني، مما أدى إلى استعادة ثقة المستثمرين بسرعة.

47 - السيد روبيندي (زمبابوي): قال إن تقارير الأمين العام أكدت من جديد الحاجة الملحة إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تخصيص الموارد المالية والتكنولوجية على نحو أكثر إنصافاً لأشد البلدان احتياجاً، ولا سيما البلدان التي تكافح من أجل تلبية احتياجات التنمية البشرية الأساسية، أن يساعد في معالجة قضايا الفقر والرعاية الصحية والتعليم والحد من أوجه عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز التجارة الدولية الشاملة والمستدامة بوصفها محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والتنمية، مع المساهمة أيضاً في زيادة توليد الإيرادات المحلية وتعبئتها، لا بد من إزالة الحواجز التجارية، وتيسير الممارسات التجارية المنصفة، وضمان أن تعود الاتفاقات التجارية بالنفع على جميع الدول. عندئذٍ ستتمكن البلدان من إيجاد فرص للنمو تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتحسن حياة المواطنين وسبل عيشهم.

48 - وأردف قائلاً إن بما أن الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها تخنق اقتصادات معظم بلدان الجنوب وتقلل من قدرتها على الاستثمار في عناصر ذات أهمية حاسمة لأهداف التنمية المستدامة، فيتحتّم تخفيف عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون، وتعزيز الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وإنشاء إطار شفاف ومنصف لتسوية الديون استرشاداً بالخبرة والمعرفة المستمدة من التجارب السابقة. وإضافةً إلى ذلك، فإن وجود نظام مالي دولي مستقر وعادل يعزز الشمول والشفافية والمساءلة أمر أساسي للاستقرار الاقتصادي العالمي، وينبغي أيضاً أن يعالج التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي وأن يدعم تيسير التمويل ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

49 - واستطرد قائلاً إن زمبابوي ملتزمة باستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وإيجاد حيز مالي للإنفاق ذي الأولوية، فضلاً عن العمل مع الدائنين الخارجيين من خلال استراتيجية لتسوية الديون وتصفية المتأخرات مع تحسين إدارة الديون والشفافية في الوقت نفسه. غير أن الجهود المبذولة أعيقت بشدة بسبب التدابير القسرية الانفرادية التي قيدت التجارة والاستثمار الأجنبي والوصول إلى الأسواق المالية، وأدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، والإضرار بالفئات الضعيفة من السكان

43 - ومن المهم أن تعزز اللجنة التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في إيقاف تسريبات التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك من خلال استرداد الأصول والفوائد المستحقة في موعدها.

44 - السيد فورشيلوف (منغوليا): قال إن على الرغم من أن 62 بلداً تتفق على خدمة الديون أكثر مما تتفقه على الصحة، فإن معظم الحكومات قد رفعت في الواقع إنفاقها على الرعاية الاجتماعية وزيادة الأجور لمساعدة المواطنين أثناء المصاعب الاقتصادية. وقد أدت زيادة الإنفاق إلى زيادة العجز وتفاقم المخاطر المالية وتغذية تراكم الديون في كثير من البلدان. ومع ذلك، فإن توافر إمكانية مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ والرعاية الصحية وحفظ الطبيعة يتيح فرصة مريحة للجميع من حيث مهتمتي تمويل أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات المناخية المكلف بهما الدائنين ورغبة المدينين في تخصيص الموارد لخطط التنمية المستدامة. ولكن لا بد من إحراز تقدم كي تصبح هذه المبادلات ممارسة سائدة وشائعة.

45 - وأضاف قائلاً إن تكلفة الفائدة ترتفع لدى البلدان المتوسطة الدخل ذات الأسواق الجديدة، التي يحق لها الاستفادة من شروط الإقراض التجاري ومن ثم تزداد نسبة الديون ذات أسعار الفائدة العائمة في حافظات ديونها. وبالنسبة إلى منغوليا، أدت الزيادة الأخيرة في سعر الفائدة المؤمن على التمويل لليلة واحدة إلى زيادة تكلفة الفائدة السنوية بنسبة 28,5 في المائة في غضون سنة.

46 - وأردف قائلاً إن منغوليا خرجت من قائمة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2012، وتحولت من وضع الاقتراض بشروط ميسرة جداً إلى بلد يمكنه الاستفادة من التمويل المزودج، ومن ثم تمكنت من الحصول على قروض تجارية من سوق رأس المال الدولية والمؤسسات المالية الدولية. وامتثلت هذه الفرصة لتوسيع نطاق الاقتراض من أجل تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، ولكن بعد عقد من الزمان، كانت عمليات السداد قد وضعت ضغطاً كبيراً على الميزانية بسبب الأزمات العالمية المتعددة. وبلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى حد لها عند 93,1 في المائة في عام 2015، ولكن منغوليا عملت جاهدة لتخفيف عبء الديون، وخفضته إلى 49,8 في المائة بحلول عام 2023. ولضمان بقاء الدين عند مستوى يمكن تحمله، اعتمدت استراتيجيات لإدارة الديون منذ عام 2019 لا تصدر بموجبها سندات خارجية إلا لغرض إعادة تمويل الدين القائم وسداد الديون التجارية المستحقة. ونتيجة لذلك، تمثل تكاليف خدمة الديون حالياً أقل من 15 في المائة من إيرادات الميزانية.

وحيث تكلف التمويل باهظة. وفي 16 بلدا، منها كوستاريكا، يمكن أن يؤدي ارتفاع الرسوم المطرد والرسوم الإضافية إلى تراكم مدفوعات الفائدة لتبلغ حوالي 44 مليون دولار بحلول عام 2030.

54 - وأضافت قائلة إن كوستاريكا حققت الاستدامة المالية بزيادة الإيرادات الضريبية والتحكم في الإنفاق العام، مما ساعدها على تحقيق فائض أولي لأول مرة منذ عام 2008. غير أن الدين لا يزال يمثل حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو نصف ميزانية البلد؛ ونسبة 50 في المائة من هذا الدين مستحقة في غضون خمس سنوات، في حين أن مدفوعات الفائدة ترتفع ارتفاعا حادا في الوقت نفسه. وتؤثر التغيرات الداخلية وقابلية التأثر بالصددمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية وزيادة الهجرة والجريمة المنظمة على حالة المديونية أيضا.

55 - وأردفت قائلة إن كوستاريكا ليست وحدها. فعندما تكون السيولة محدودة، لا يستفيد من خطوط المبادلة سوى 28 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل و 2 في المائة من أقل البلدان نموا. ولذلك لا بد أن يكون الهيكل المالي الدولي أكثر شمولا ومرونة، حتى يمكن أن يكون بمثابة شبكة أمان في مواجهة التقلبات. ويجب تسوية أوجه القصور الحالية في أطر معالجة الديون، بما يشمل إعادة تقييم أسعار الفائدة لتحرير الحيز المالي من أجل الاستثمار في التنمية، وتوسيع نطاق أهلية البلدان المثقلة بالديون بالفعل أو التي أوشكت على بلوغ ذلك الحد، وإدراج إمكانية تأجيل الدفع بسبب الصدمات الخارجية في البنود المتعلقة بالضعف.

56 - واستطردت قائلة إن كفالة الحد الأدنى من مستويات السيولة لازم لضمان برامج القدرة على الصمود وكذلك لتحسين الآليات المالية القائمة وتوفير آليات مالية جديدة، مثل مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وحفظ الطبيعة وبسندات أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز المصارف وإعادة رسملتها لكي تعمل على تحقيق التنمية، وتخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس احتياجات البلدان ومواطنيها عوضا عن حصص المشاركة.

57 - وأخيرا، قالت إن النظام المالي الدولي يجب أن يكون قادرا على التصدي للتحديات الراهنة، مثل تجزئة الأموال وتوزيعها، وتوفير إمكانية الحصول على التمويل والمواءمة مع الالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، بما في ذلك التمويل المناخي وتمويل التنوع البيولوجي.

أكثر من غيرها. وقد عطلت الصعوبات الماثلة أمام الحصول على الدعم والخبرة والموارد إحرارز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الثقة والتعاون الدولي. ولذلك لا بد من الإلغاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية، ليس في زمبابوي فحسب، بل في جميع البلدان المتضررة.

50 - السيدة مارين سيفييا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها هو واحد من بين أكثر من 30 بلدا يخضع لسياسة إجرامية ترمي إلى إلحاق أقصى قدر من القسوة، ألا وهي فرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفائهما تدابير قسرية انفرادية بصورة غير قانونية. وعلى الرغم من التهوين من الواقع أو إخفائه في بعض الأحيان، ينبغي للجنة أن تدرك أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعاني من أكثر من 930 جزاء مزموما يفتك بشعبها وأدى إلى خسارة أكثر من 232 بليون دولار، بما في ذلك نهب الأصول داخل البلد والاستيلاء على أكثر من 30 طنا من احتياطات الذهب في مصرف إنكلترا.

51 - وأضافت قائلة إن التدابير القسرية الانفرادية ليست مجرد انتهاكات لحقوق الإنسان، بل هي جرائم ضد الإنسانية. ففي عام 2020، على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على الشركات التي تنقل النفط الفنزويلي في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي العام التالي، حَجَز بنك سويسري على 10 ملايين دولار كانت مخصصة لشراء لقاحات لفائدة 20 في المائة من سكان فنزويلا، وأوقف بنك أوروبي آخر دفع مبلغ لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية نظير 13 مليون لقاح و 30 مليون محقن طبي.

52 - واستدركت قائلة إن على الرغم من ذلك، فبفضل سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات التي اعتمدها الحكومة، لاحت علامات الانتعاش في بلدها، حيث يتوقع أن يتجاوز معدل النمو نظيره لدى بلدان أخرى في المنطقة. والموارد متاحة لسد الفجوة التمويلية وتهيئة ظروف مؤاتية لتمويل جديد، وقد حان الوقت لاستخدامها في التنمية ولضمان الامتثال الصارم لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

53 - السيدة سامورا سومبادو (كوستاريكا): قالت إن الاقتصاد العالمي قد تباطأ وصولا إلى نسبة 3,1 في المائة في عام 2022 وأن تزايد عدم اليقين أدى إلى استثمار رأس المال في أصول أكثر أمانا غير متاحة لدى البلدان النامية. وقد بلغ الدين الخارجي مستويات قياسية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك 52 بلدا يعيش فيها نصف سكان العالم في فقر مدقع،

في عمليات التخطيط من خلال التماسك الاجتماعي وبناء السلام في القرى والمجتمعات المحلية، وجرّ تقييم الإمكانات الاستثمارية للمغتربين، بعد إجراء دراسة للعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في تعبئة الموارد المحلية وعوامل تمكينها.

62 - وأضاف قائلاً إن لكي تتمكن البلدان النامية من معالجة حالة المديونية الحرجة والضائقة المالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتخاذ إجراءات دولية فعالة في مجال السياسات، بما في ذلك مبادرات تخفيف عبء الديون عن أقل البلدان نمواً وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المنح. وتخفيف عبء خدمة الديون وإعادة هيكلتها أمران أساسيان للاقتصادات الهشة التي هي على شفا الركود أو الانهيار، وينبغي النظر، عند الاقتضاء، في إلغاء ديون البلدان الضعيفة والهشة ومنحها قروضاً بشروط ميسرة جداً من جانب المؤسسات المالية الدولية. ويجب التعجيل بالإطار المشترك لمعالجة الديون، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المثقلة بأعباء الديون، أو تخصيص حقوق جديدة لها. وينبغي للشركاء في التنمية زيادة الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، واعتماد سياسات تجارية منصفة، وتوفير التمويل المناخي لضمان الانتعاش المستدام لجميع البلدان. ويجب رفع الحواجز التجارية وزيادة المعونة المقدمة لصالح التجارة من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وسد الفجوة الرقمية، والتصدي لخطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وبناء القدرات في مجال تعبئة الموارد المحلية بغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

63 - وأردف قائلاً إن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول في إطار مكافحة الفساد على نطاق أوسع هما عاملان رئيسيان في التصدي للتحديات المتعلقة بالتمويل. ولكن نظراً لأن البلدان المنخفضة الدخل لا تملك القدرة على التعامل مع البعد العالمي المعقد للتدفقات غير المشروعة، فثمة حاجة مستمرة إلى تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، حيث يتوقع من الأمم المتحدة أن توفر قاعدة مشتركة للعمل.

64 - السيدة سومولي هينغ (كمبوديا): قالت إن بلدها ملتزم بتأمين تمويل طويل الأجل من جميع الشركاء في التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من قدراته وموارده المحدودة. وينبغي اعتماد استراتيجيات وسياسات مالية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة تعزيزاً لكفاءة التوزيع وفعالية التنفيذ ومساهمات القطاع الخاص، كما ينبغي إدخال إصلاحات مالية تدريجية متماشية مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

58 - السيدة بيرملي - حميدوفا (أذربيجان): قالت إن العديد من البلدان تجاهد، في أعقاب جائحة كوفيد-19، من أجل الحصول على الموارد الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الفورية والاستثمار في إحداث تحولات ذات أهمية حيوية للمستقبل. وكان الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023 بمثابة تأكيد بالحاجة إلى عمل جماعي سريع لتحقيق الأهداف وبضرورة اتباع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة الفجوات القائمة في التمويل والاستثمار.

59 - وأضافت قائلة إن المخاطر المتصلة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وفرص التمويل الأخضر هما الأولويتان الوردتان في خريطة طريق التمويل المستدام التي نشرها المصرف المركزي الأذربيجاني للفترة 2023-2026، وضمتها مراحل رئيسية ترمي إلى مواءمة القطاع المالي مع أهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر أيضاً وضع خطط استراتيجية مماثلة لقطاعات الزراعة والتعليم والبيئة. ولما كان التعاون بين القطاعين العام والخاص والشركات الدولية مهمين لإطلاق الموارد من أجل التنمية المستدامة، فإن أذربيجان بصدد وضع اللامسات الأخيرة على إطار وطني لتحديد وتنفيذ السياسات والإصلاحات الرامية إلى مواءمة التمويل مع التنمية المستدامة وتعزيز الاتساق بين الصناديق العامة والخاصة والمحلية والدولية.

60 - وأردفت قائلة إن بلدان نامية كثيرة لا يمكنها الاستثمار في انتعاش مستدام بسبب محدودية الحيز المالي وعدم توافر التمويل الميسور التكلفة. واعترافاً بالفجوة المالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قدمت أذربيجان المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى أكثر من 130 بلداً، بما في ذلك 43 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً. وخصصت مليون دولار أيضاً لجهود الإنعاش بعد الجائحة في كل من أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يعكس التزامها بالتصدي للتحديات العالمية وتقديم الدعم الهادف حيثما تشتد إليه الحاجة.

61 - السيد سوا (سيراليون): قال إن بلده أحرز، في وقت يتسم بعدم يقين عالمي، تقدماً في عدة جهود تمويلية، مثل استراتيجية وطنية للشمول المالي ترمي إلى تعبئة الودائع للنظام المصرفي. ووسع كذلك نطاق الإلمام بالشؤون المالية من خلال الانخراط مع المجموعات المنتمية إلى القطاع غير الرسمي، التي تهيمن على الأنشطة الاقتصادية في البلد، ومن خلال تعزيز الرقمنة المالية. وبدأ العمل بإطار تمويلي متمحور حول الإنسان لدعم المشاركة المحلية

- 65 - وأضافت قائلة إن الإصلاحات المالية التي أجريت خلال العقدين الماضيين ساعدت كمبوديا على أن تصبح بلدا متوسط الدخل من الشريحة العليا، مما مكنها من زيادة الإيرادات الوطنية زيادة كبيرة وتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية. وخلال السنوات الثلاثين المنصرمة، انخفضت نسبة الميزانية الوطنية الممولة من مصادر أجنبية من حوالي الثلثين إلى أقل من الربع. واستمرت إصلاحات الإدارة المالية العامة في عام 2023 مع بذل جهود لتحسين المساءلة على الأداء وتعزيز فعالية إدارة الميزانية العامة والاستثمار.
- 66 - وأردفت قائلة إن في ظل عالم يزداد ترابطا، تظهر الحاجة إلى نظام ضريبي دولي منصف لضمان حصول جميع البلدان، بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها، على نصيبها المنصف من الإيرادات الضريبية، وكفالة تعبئة البلدان النامية بصفة خاصة للموارد اللازمة للاستثمار في شعوبها وفي أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الإصلاح الضريبي يمثل أولوية لحكومتها، التي عملت على تطوير التكنولوجيا لتحسين إدارة الضرائب وتيسير وفاء الأعمال التجارية والأفراد بالالتزامات الضريبية، مع تحسين المرافق المادية والإدارية أيضا. وأعربت عن تأييد بلدها، علاوة على ذلك، دعوة الأمين العام إلى وضع خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة، من أجل الاستثمار في التمويل الطويل الأجل لأغراض التنمية المستدامة والعمل المناخي.
- 67 - السيد حسين (بنغلاديش): قال إن الأزمات الأخيرة هزت مسار النمو في بلده ووضعت اقتصاده تحت ضغط، مما أدى إلى حصوله على حزمة قروض بقيمة 4,7 بلايين دولار من صندوق النقد الدولي بهدف الحد من التضخم وإدارة ميزان المدفوعات والحفاظ على الإنفاق الإنمائي. وقد ركزت المناقشات التي دارت أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا على إصلاح الهيكل المالي الدولي، والوفاء بالالتزامات في مجال المناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتفعيل حزمة الحوافز المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ومعالجة مجموعة من المشاكل الأخرى، بما في ذلك حالة المديونية الحرجة، وسبل التمويل المبتكر والمختلط، والتعاون الإنمائي الدولي، وتعبئة الموارد المحلية. وإذ قُدرت الأصول العالمية القابلة للاستثمار بأكثر من 250 تريليون دولار في عام 2022، فالعالم تتوافر لديه بالتأكيد موارد كافية للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن هذه الموارد إما أنها غير متوائمة مع الأهداف أو لا توجّه بالنطاق أو السرعة اللازمة.
- 68 - وأضاف قائلاً إن نظرا لارتفاع تكلفة الأموال العامة الدولية في كثير من الأحيان أو تعذر حصول البلدان النامية عليها، فمن المهم إيجاد سبل لتحويل الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد بشروط ميسرة، ولا سيما للبلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ والديون. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الإقراض الخاصة أن تعيد ترتيب أولوياتها وتحشد أموالا إضافية بأسعار ميسرة منخفضة التكلفة، مع إدراج بنود بشأن الكوارث حتى تتمكن البلدان الضعيفة من امتصاص الصدمات أثناء الأزمات. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير منصفة وفعالة لتخفيف عبء الديون على أساس التنسيق والشفافية فيما بين الدائنين، وينبغي ألا يُعيّن سقف الاقتراض ضمن حقوق السحب الخاصة على أساس الحصص وإنما على أساس الاحتياجات وقابلية التأثر، مع إتاحة عملية إقراض سهلة. وينبغي إصلاح النظام العالمي لتقييم الجدارة الائتمانية، نظرا لأن النظام القائم يقيد إمكانية حصول العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على الأموال، حيث يحد من حقوقها في التصويت وحصصها وتمثيلها في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية ويقوض قدرتها على المساومة.
- 69 - وختاماً، قال إن الشركاء في التنمية يجب أن يفوا بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المناخي من أجل تزويد البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ بالأموال التي يشهد احتياجها إليها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن شأن نظام مالي دولي شامل وممثل للجميع أن تتسنى فيه القدرة على الوفاء بتوقعات البلدان النامية.
- 70 - السيدة شفيق (باكستان): قالت إن المجتمع الدولي متأخر كثيرا في رحلته نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن التمويل ركيزة أساسية في تنفيذ خطة عام 2030، فإن النظام المالي والاقتصادي الدولي غير المنصف يعيق التقدم في الوقت الحالي. وقد كشفت التحديات العالمية الأخيرة عن أوجه القصور في النظام الحالي وأبرزت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي الدولي لكفالة الإنصاف والتعبير عن آراء البلدان النامية وتعزيز تمثيلها، مع تلبية الاحتياجات المحددة لهذه الأخيرة. ويتعين أن يشمل هذا الإصلاح استعراضا لحوكمة المؤسسات المالية الدولية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يتجلى في حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإنصاف، فضلا عن أوجه الضعف والاحتياجات المحددة للبلدان النامية.

71 - وأضافت قائلة، علاوة على ذلك، إن ينبغي تنفيذ حافز أهداف التنمية المستدامة البالغ 500 بليون دولار الذي اقترحه الأمين العام لدعم البلدان النامية المتعثرة مالياً، على نحو ما دعا إليه الإعلان السياسي الذي اعتمد في الأونة الأخيرة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي إعطاء الأولوية لتخفيف عبء الديون والتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء هيكل منصف للديون السيادية من شأنه أن يمدد تعليق مدفوعات الديون، ويلغى الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وينشئ آليات لمبادلة الديون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز الجهود على عمليات منصفة وشاملة لتعليق الديون وتخفيضها وتصنيفها بهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون. ولابد من إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستغلة البالغة 400 بليون دولار لأغراض التنمية على وجه السرعة، كما ينبغي توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة في المستقبل على أساس الاحتياجات من السيولة، عوضاً عن حصص صندوق النقد الدولي. وينبغي إعادة تفعيل الخطة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية، مع التركيز على تعزيز النمو المرتكز على التصدير وإمكانية الاستفادة من التجارة التفضيلية في البلدان النامية ومن أجلها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحذر تدابير الحماية الانفرادية.

72 - وأردفت قائلة إن ينبغي إقامة تعاون دولي أكبر لضمان عودة الأصول والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب باكستان بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030. وقالت إن وفد بلدها يرغب في تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في هذا المجال، وإنه سيؤيد الاقتراح الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية بشأن إبرام معاهدة ضريبية دولية تابعة للأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية الموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، بسبل منها استخدام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتساق وتوسع نطاق وتوجيه التمويل العام والخاص والمساعدة التقنية. وينبغي للمنظمة أن تنشئ آلية لتيسير الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية المستدامة في البلدان النامية. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها سيعيد إحياء المشاورات في هذا الصدد من خلال مجموعة أصدقاء الاستثمار المستدام في البنية التحتية.

73 - السيد أيلو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تقر بالحاجة إلى التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية وقد قامت بدور رائد في عمل المنتدى العالمي المعني بالشفافية والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وتبادل المعلومات

74 - وأضاف قائلاً إن عمل الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية ينبغي أن يكمل الجهود القائمة لا أن يكررها. وينبغي للمنظمة أن تقود مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسة الضريبية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، دون التدخل في مفاوضات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا غنى عن بناء قدرات السلطات الضريبية وتعبئة الموارد المحلية من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف. وتزداد الآثار الإيجابية لهذين التدبيرين وضوحاً عند استرشاد الأنشطة بمنظمة تتمتع بالخبرة والموارد اللازمتين، وربما تستطيع الأمم المتحدة أن تركز مناقشاتها على هذين المجالين. وعلى النقيض من ذلك، فإن التركيز على تخصيص ضريبة دخل الشركات سيمثل ازدواجية للجهود القائمة ولن يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

75 - وأردف قائلاً إن الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يضم أكثر من 140 ولاية قضائية ويظهر انطوائه على إمكانات كبيرة لتحقيق نتائج شاملة وفعالة. فعملياته القائمة على توافق الآراء والدعم التقني المكثف الذي تقدمه أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتيح لكل عضو صوتاً حقيقياً ومنصفاً في صنع القرار. وتساعد الخبرة التي تنطوي عليها عمليات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واستيعابها للجميع على المضي قدماً في إجراء مناقشات بناءة في هذا المجال الدقيق من مجالات السياسة العامة، كما تيسر التنفيذ الفعلي للنتائج المنبثقة عن توافق الآراء. وقد أسفرت جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن توجيه ما لا يقل عن 43 بليون دولار من الإيرادات الضريبية إلى البلدان النامية بالفعل، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الحل القائم على ركيزتين لمواجهة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد إلى جمع 220 بليون دولار من الإيرادات الضريبية العالمية سنوياً، حيث تكون أكبر زيادات نسبية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

76 - واستطرد قائلاً إن إجراء مفاوضات متزامنة بشأن نفس المسائل في مختلف المحافل من شأنه أن يقوض فرص تحقيق نتائج مجدية. فمفاوضات الأمم المتحدة بشأن الحد الأدنى العالمي لمعدل ضريبة الشركات يمكن، على سبيل المثال، أن تعرقل جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامية إلى تنفيذ المعدل العالمي الأدنى المتفق عليه وهو 15 في المائة. وسترتب على إعادة بدء المفاوضات تكلفة كبيرة، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الاستعجال، وربما تبدد التقدم المحرز بالفعل. فعوضاً عن أن ينشئ المجتمع الدولي منافسة غير منسقة في خضم جهوده الرامية إلى حل المشكلة، ينبغي له أن يناقش أفضل السبل لتعاون الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل إحراز أكبر قدر من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي استخدام نهج ذي شقين لتحقيق ذلك، يهدف إلى تحسين بناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية، تحت قيادة الأمم المتحدة الخبيرة، وتحديث الهيكل الضريبي الدولي، بالارتكاز على الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

79 - وأردفت قائلة إن غيانا تؤيد إلغاء التدابير القسرية الانفرادية وجميع الحواجز التي تعيق التجارة. والتجارة الدولية عنصر مهم من عناصر التنمية المتمسكة بالاستدامة والقدرة على الصمود، وينبغي عدم تطبيق قواعد مختلفة على البلدان المختلفة أثناء الجوائح والنزاعات. ولتنشيط تعددية الأطراف الحقيقية، ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالالتزامات المتبقية بالمساهمة بنسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية، وتقديم 100 بليون دولار سنوياً للتمويل المناخي، وزيادة التمويل لأغراض التكيف مع تغير المناخ، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار. وينبغي أيضاً النظر بجديّة في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وبذل جهود أكبر لتعزيز القدرة على تحمل الديون.

80 - وختاماً، قالت إن وفد بلدها يتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025، لرسم طريق المضي قدماً نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة ومرونة وشمولاً للجميع.

81 - السيد إيبو (كوت ديفوار): قال إن تمويل التنمية يشكل تحدياً رئيسياً في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة في العالم. فما يقرب من 850 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، دون سبيل للحصول على مياه صالحة للشرب ولا تعليم ولا رعاية صحية. وتؤدي الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن التخفيضات الحادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتشديد شروط التمويل إلى تقليص الحيز المالي للدول بدرجة كبيرة. وفي حين أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر للوفاء بالالتزامات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن الأهمية بمكان أن نستكشف أيضاً مصادر أخرى لتمويل التنمية المستدامة. وقد أدى مؤتمر القمة الأخير المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى إيجاد حلول محتملة مبتكرة، مثل إصلاح النظام المالي الدولي، ومكافحة التهرب الضريبي، وبناء قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية.

82 - وأضاف قائلاً إن كوت ديفوار لا تزال ملتزمة بتنفيذ ورصد خطة عام 2030، التي أدمجت في خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2021-2025. وتوفر الخطة إطاراً لتحقيق الأهداف من خلال التحول

77 - السيدة فان دويمن (غيانا): قالت إن ثمة تراجعاً ملحوظاً في تنفيذ خطة عام 2030. فلا يسير سوى 15 في المائة من أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، ويحقق أكثر من 50 في المائة من المؤشرات تقدماً ضئيلاً إن وُجد، وقد تضاعف النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي لهذه الإحصاءات القاتمة أن تحفز الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة وطموحة من أجل إحداث تغيير تحويلي. وينبغي أن تراعي المناقشات المتعلقة بقضايا سياسات الاقتصاد الكلي التحديات التي تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وأن تعطي الأولوية لإيجاد الحلول اللازمة لمعالجتها.

78 - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بالتفاوت بين الاحتياجات الإنمائية العالمية والهيكل المالي القائم، إن وفد بلدها يرى أن ذلك الهيكل المالي القديم وغير المناسب يعزز أوجه عدم المساواة ويعوق نمو أشد الفئات ضعفاً وتنميتها. ولذلك ينبغي للجنة أن تركز على إصلاح الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات المجتمع العالمي. وينبغي أن يوفر هذا الإصلاح تمويلاً إنمائياً طويلاً الأجل معزراً وميسور التكلفة ويسهل الحصول عليه، وأن يوسع نطاق التمويل بشروط ميسرة. وينبغي له أيضاً أن يعيد هيكلة حوكمة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، وأن يجعل عمليات صنع القرار أكثر شمولاً. وينبغي أن تكون الجهود

فيما يتعلق بتخصيص حقوق السحب الخاصة واستعمالها، لضمان فعاليتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

85 - وأردفت قائلة إن الاستثمار الدولي في مجال الطاقة المتجددة قد زاد ثلاثة أمثال تقريبا منذ اعتماد اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإن كان ذلك في البلدان المتقدمة بالأساس. ويبرز هذا الاختلال الحاجة إلى زيادة التركيز على مساعدة البلدان النامية. ومن المؤسف أن أكثر من 30 بلدا ناميا لم يجتذب أي مشاريع دولية للطاقة المتجددة منذ عام 2015. ويمكن أن يساعد التزام البلدان المتقدمة بتقديم 100 بليون دولار سنويا للتمويل المناخي في سد الفجوة المتعلقة بالعمل المناخي. وفي الوقت نفسه، من المهم مكافحة التموهية الأخضر، الذي يمكن أن ينشئ تصورا مضللا للجهود المناخية ومن ثم يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف بيئية حقيقية.

86 - واستطردت قائلة إن من المتوقع أن يمثل الاقتصاد الرقمي 25,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بحلول عام 2025. وقد قدمت حكومتها، في إطار التزامها بالنهوض بالرقمنة، مخطط الاقتصاد الرقمي الماليزي، الذي يهدف إلى إيجاد 500 000 فرصة عمل في إطار الاقتصاد الرقمي، ودعم إنشاء 5 000 شركة ناشئة على مدى فترة خمس سنوات، واجتذاب 15 بليون دولار من الاستثمارات الجديدة في القطاع الرقمي. ومن أجل الحفاظ على ساحة رقمية مفتوحة ومنصفة، ينبغي للمجتمع الدولي تشجيع إقامة منظومات رقمية شاملة للجميع تيسر التجارة والمعاملات عبر الحدود. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بزيادة وجود الاستثمارات الرقمية الأجنبية ومنظمي المشاريع الرقمية في ماليزيا، التي تأمل في أن تصير بوابة للعبور إلى الأسواق الإقليمية.

87 - السيدة كارداش (الاتحاد الروسي): قالت إن عجز النظام المالي الدولي عن التصدي للتحديات العالمية الراهنة تقام بسبب تراجع التضامن العالمي والاحترام المتبادل والإنصاف. والآليات المتعددة الأطراف القائمة للتعاون بشأن المسائل الضريبية، في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحديدا، ليست شاملة ولا فعالة. وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في إنشاء هيكل ضريبي عالمي وضمان مشاركة جميع الدول على قدم المساواة في صنع القرار. ومن شأن إنشاء آلية ضريبية فعالة ومنصفة تابعة للأمم المتحدة أن يساعد على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. وأفادت بأن وفد بلدها قدم إلى الأمانة العامة مقترحات لإصلاح الهيكل الضريبي الدولي ويأمل في أن يشارك مشاركة فعالة في المناقشات في هذا الصدد.

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وفي ضوء التحديات المتعلقة بتعبئة الموارد، أنشأت حكومته فريقا استشاريا بهدف تعبئة أكثر من 98 بليون دولار من الاستثمارات للخطة، من القطاع الخاص في المقام الأول. وأدخلت أيضا إصلاحات لضمان الإدارة المثلى والتنسيق الفعال في تعبئة وتخصيص الموارد المخصصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، استُخدمت آليات مختلفة لجمع الأموال بأساليب مبتكرة لبرامج محددة، وجر استكشاف عدة مصادر أخرى، بما في ذلك صناديق التكيف مع تغير المناخ وضريبة الكربون. واختتم كلمته قائلا إن حكومته استهلكت مناقشات بشأن الأهداف والفرص التي ينطوي عليها فرض ضريبة على الكربون، في إطار شراكة التأهب للسوق وتحالف قيادة تسعير انبعاثات الكربون.

83 - السيدة عدنان (ماليزيا): قالت إن الهيكل المالي الدولي الحالي لم يكن فعالا في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وجدت بلدان نامية كثيرة صعوبة في زيادة تمويلها العام واستثماراتها العامة، بسبب تقيّد الحيز المالي والصعوبات الماثلة أمام الحصول على تمويل طويل الأجل فعال من حيث التكلفة. ومن ثم تنشأ الحاجة إلى إجراء إصلاحات أساسية، وسد الفجوات في إطار الديون السيادية، وتعزيز عمليات المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد أكد تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية على وجود تحديات كبيرة متعلقة بالديون في 52 بلدا ناميا. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ الدائنون المتعدّدو الأطراف والدائنون التجاريون إجراءات فورية وأن يكفلوا تقديم المساعدة الكافية إلى جميع البلدان النامية المحتاجة.

84 - وأضافت قائلة إن فرض تدابير قسرية انفرادية يؤدي إلى نتائج عكسية ويعوق الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وينبغي التركيز عوضا عن ذلك على تعزيز النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف من خلال سياسات منصفة وشاملة للجميع تتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستواصل ماليزيا الدعوة إلى التجارة الحرة والمفتوحة. وقد أثرت الصدمات الاقتصادية الخارجية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتغير المناخ، والتوترات الجغرافية السياسية على أشد البلدان ضعفا أكثر مما أثرت على غيرها، مما يجعل وفاء الشركاء في التنمية بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا متزايدا الأهمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأكثر احتياجا. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الحوكمة القوية والشفافية والمساءلة

88 - وأضافت قائلة إن الهيكل المالي العالمي الحالي يلبى مصالح مجموعة صغيرة من البلدان الغربية ولا يفي بمتطلبات عالم متعدد الأقطاب. وثمة حاجة واضحة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز، بهدف زيادة تمثيل البلدان النامية في مجالس إدارتها وإكمال مراجعة صندوق النقد الدولي العامة السادسة عشرة للحصص. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان التي ترغب في اتباع سياسة خارجية وداخلية مستقلة أن تعزز سيادتها المالية والاقتصادية وأن تقلل من اعتمادها على دولار الولايات المتحدة واليورو ونظم الدفع التي يسيطر عليها الغرب. وقد اعتمدت بعض البلدان سياسة تطبيق بموجبها قيودا غير مشروعة وتستخدم جدول أعمال المناخ الأخضر ستارا لاستبعاد البلدان الأخرى من سلسلة القيمة، مما أدى إلى تقطيت نظام التجارة الدولية وزعزعة استقرار تدفقات التجارة والاستثمار.

89 - وأردفت قائلة إن التجارة محرك للتنمية ينبغي أن يقوم على المنافسة الشريفة والمعقولة، وأن يأخذ في الاعتبار أوجه ضعف البلدان النامية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للقيود التجارية الانفرادية غير المشروعة التي تطبقها الدول الغربية ضد روسيا وعدة بلدان أخرى. وقد ذُكر التأثير السلبي لهذه القيود على معظم الاقتصادات العالمية في تقرير التجارة العالمية لعام 2023. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، يتأثر ما يقرب من 12 في المائة من التجارة العالمية حاليا بالقيود التجارية المفروضة لأسباب سياسية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجزاءات لها أثر اقتصادي على الدول التي تفرض الجزاءات نفسها، وكذلك على البلدان الأخرى، التي تصبح رهينة لسياسات تجارية عدوانية تنتهك قواعد التجارة الدولية. واعتراف المنظمات ذات النفوذ مثل منظمة التجارة العالمية بالطابع الضار للجزاءات الدولية يبعث على الأمل في أن يستعاض عن التسييس بنهج عقلاني في نهاية المطاف. وأخيرا، قالت إن وفد بلدها يتوقع موضوعية مماثلة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا يزال مستعدا لمناقشة منهجية قياس التقدم المحرز بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لصالح جميع البلدان الضعيفة.

90 - السيد مارتين كوثي (إسبانيا): قال إن المجتمع الدولي لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فمن الضروري ضمان حصول البلدان على التمويل الذي تحتاجه، بصرف النظر عن مستويات دخلها. وستظل المساعدة الإنمائية تؤدي دورا هاما وينبغي زيادة الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها. وقد سنت إسبانيا مؤخرا قانونا يكرس هدف تخصيص

91 - وأضاف قائلاً إن من الأهمية بمكان التعجيل بإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل زيادة قدرتها على الإقراض. ويمكن للدعم الموجه لأغراض الإقراض الميسر الشروط ونوافذ الطوارئ أن يحسن قدرتها على التصدي للتحديات العالمية وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا. وينبغي استكشاف أدوات ونهج مبتكرة مثل رأس المال المختلط ورأس المال الهجين والضمانات. وقد أدى تعهد مجموعة العشرين بتوجيه 20 في المائة من حقوق السحب الخاصة لعام 2021 إلى تعبئة 100 بليون دولار، وإن كان بعض الأعضاء ربما لم يحققوا ذلك الهدف بعد. وقد أوفت إسبانيا بالتزاماتها في مجال إعادة التوجيه وهي مستعدة لاستكشاف خيارات بديلة قائمة على إعادة التوجيه، تجاه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على سبيل المثال. ويلزم اتخاذ إجراءات جريئة وتركيز أوسع نطاقا لمعالجة أزمة الديون الحالية التي تؤثر على عدة بلدان وإعادة هيكلة الديون بسرعة أكبر، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال والمنهجي للإطار المشترك لمعالجة الديون. وينبغي أيضا تعليق خدمة الديون عند الضرورة، لتوفير حيز مالي أكبر للبلدان التي تعاني من مشاكل الديون.

92 - وأردف قائلاً إن أصحاب المصلحة ينبغي أن يضطلعوا بدور استباقي وأن يضعوا الأساس لمستقبل مستدام، على سبيل المثال من خلال إدراج بنود تلقائية بشأن مخاطر الكوارث الطبيعية، أو الديون التي تتيح التكيف مع تغير المناخ، أو الأحداث من قبيل الأزمات الغذائية، كآليات عازلة للبلدان المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ. وإصلاح الهيكل المالي الدولي جار بالفعل، وقد تحققت إنجازات بارزة في الأشهر الأخيرة وأحرز تقدم في المبادرات الجارية. وينبغي تنفيذ جميع هذه المبادرات بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وهي المحفل الوحيد الذي يكون فيه لجميع البلدان صوت متساو في تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف. وأشار، في ضوء ما تقدم، إلى تأييد إسبانيا لإقامة المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وأعرب عن رغبة إسبانيا في استضافة ذلك المؤتمر الذي سيكون له دور حاسم في تمكين واضعي السياسات على أعلى المستويات من تحقيق خطة عام 2030.



في الأشهر الأربعة الأولى من العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 60 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتبين هذه المبالغ بوضوح أن صربيا واحدة من أكثر الجهات الاستثمارية جاذبية في المنطقة. وختاما، قال إن حكومته تسعى إلى الاستفادة من هذا الاتجاه عند تحديد مجالات فرص الاستثمار المستدام في صربيا.

96 - السيد تون (ميانمار): قال إن مختلف الأزمات والصدمات أعاققت التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثرت سلبا على أشد الفئات السكانية ضعفا. وقيدت حالات الطوارئ العالمية الحيز المالي للبلدان، مما جعل من الصعب عليها تمويل أهداف التنمية المستدامة والنهوض بخططها الإنمائية. ومع تجاوز فترة تنفيذ خطة عام 2030 منتصف الطريق واستمرار نمو الاحتياجات من التمويل، يحمل تمويل التنمية أهمية أساسية لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي والحد من الضعف. وقد قدمت خطة عمل أديس أبابا مقترحات ملموسة لدعم التنمية. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى نظم مالية وتجارية منصفة للتعافي من الصدمات الأخيرة على نحو يتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة. ومن المهم أيضا ضمان أن يكون لدى أقل البلدان نموا قدر كاف من السيولة، ومن مبادرات تخفيف عبء الديون، والالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن الحيز المالي.

97 - وأضاف قائلا إن الحكومة المدنية المنتخبة في ميانمار قطعت، في الفترة من عام 2016 إلى عام 2021، شوطا كبيرا في إنشاء أساس اقتصادي متين. بيد أن التقدم المحرز تعرض لانتكاسة خلال الشهور الـ 31 الماضية، نتيجة للانقلاب العسكري غير المشروع والفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها المجلس العسكري الحاكم. ونتيجة لذلك، بات ما يقرب من مليوني شخص نازحين داخليا، ويحتاج أكثر من 18 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، ويعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر. وأشار إلى أن بلده لن يحقق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها بحلول عام 2030 إذا استمر تدهور الوضع. ويحتاج سكان ميانمار إلى مساعدة ودعم ماليين من المجتمع الدولي، ولكن من الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدة المقدمة إلى المحتاجين، تمشيا مع مبدئي الشفافية وعدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يعمل جميع الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية.

98 - وأردف قائلا إن المجلس العسكري الحاكم غير قادر على حكم البلد ولا إدارة الاقتصاد ولا إرساء السلام والاستقرار الدائمين،

93 - السيد مارت (صربيا): قال إن حكومته تنفذ خطة عام 2030 من خلال الوثائق الاستراتيجية وتعالج الفجوات الإنمائية الحرجة من خلال فرص محددة حديثا للاستثمار المستدام. ويمكن للاستثمارات المستدامة أن تكون جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص وأن تمكن من تحقيق أهداف الاستدامة والتمويل على حد سواء. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أجرت صربيا عملية مسح لتحديد مجالات فرص الاستثمار التي تنطوي على أكبر إمكانات التنمية المستدامة للبلد. وتساعد خريطة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في صربيا، التي وضعت فيما بعد، على إشراك الحكومة والمستثمرين والوسطاء والمؤسسات في إطلاق العنان لرأس المال الخاص لأغراض التنمية. وتتطلع صربيا إلى مواصلة التعاون في هذا الصدد، بوصفها البلد التجريبي الثاني لمشروع تشجيع الاستثمار المستدام.

94 - وأضاف قائلا إن أزمات معقدة ومتشابكة أعاققت إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف، ولا بد من وجود التزام عالمي جديد بالتعجيل بالسياسات والإصلاحات والتمويل الرامية إلى القضاء على الفقر، والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز النمو الشامل للجميع. وفي أوقات الأزمات العالمية، يصبح احترام مبادئ التنمية المستدامة أكثر أهمية، ليس من جانب الحكومات والسلطات العامة فحسب، بل من جانب القطاع الخاص والمؤسسات المالية أيضا. وينبغي ألا يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوليد الربح المالي مسعيين منفصلين، بل ينبغي اعتبارهما عنصرين متميزين في نفس عملية صنع القرار، في مجالات الاستثمارات والأنشطة التجارية العامة. وقبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت التقديرات تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تمويلا بقيمة 2,5 بليون دولار سنويا. وفي أعقاب الجائحة، اتسع نطاق نقص التمويل بنسبة 70 في المائة، وبالمثل، فإن الالتزام بالحد من تغير المناخ يتطلب زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أمثال قيمتها الحالية بحلول عام 2030.

95 - وأردف قائلا إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدرا مهما للتمويل من أجل المساعدة في الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها حكومته أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، فقد تمكنت من الحفاظ على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بل ووصلت إلى مستوى قياسي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، لتصل قيمتها إلى 4,4 بلايين يورو. واستمر هذا الاتجاه في عام 2023، حيث استثمر مبلغ 1,26 بليون يورو

الوطني، بأهمية حاسمة أيضا في جمع مزيد من الأموال. ونفذت إندونيسيا أيضا مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بزيادة التمويل المختلط، والتي تركز على مصالح البلدان النامية.

102 - السيد عبد العال (مصر): قال إن تحديات متعددة لا تزال تمنع البلدان النامية من العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تضطر الحكومات إلى تحويل الموارد المخصصة للتنمية بعيدا عن التنمية وتوجيهها إلى إدارة الأزمات والإنعاش. ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة، مثل إصلاح هيكل الديون الدولية، لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية. ويرتبط تأخر تناول مسألة الاستدامة بطول فترات الركود، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي، والصحة العامة، والتعليم.

103 - وأضاف قائلا إن إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون وإصدار صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة كانا مفيدتين في الأجل القصير. إلا أن الإطار تشوبه أوجه قصور كثيرة، بما في ذلك بطء وتيرة عملياته، وقد أثار شواغل متعلقة بتخفيض درجات التصنيف الائتماني. ويبدو أن أوجه القصور هذه قد أثنت 73 بلدا مؤهلا عن تقديم طلبات، وسيتمتعين معالجتها لكي يفي الإطار بالغرض منه، بسبل منها تجميد خدمة الديون تلقائيا أثناء المفاوضات وتوسيع نطاق الأهلية لتشمل البلدان المتوسطة الدخل المحتاجة. وينبغي إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية والنظر في آلية تعزز عملية الإصدار التلقائي لحقوق السحب الخاصة.

104 - وأردف قائلا إن الآليات القائمة لا تعالج الحاجة إلى إجراء إصلاح أساسي لهيكل تمويل التنمية العالمي من أجل تصحيح أوجه القصور الهيكلية ومنع الأزمات المالية والاقتصادية في المستقبل. وفي هذا الصدد، ترحب مصر بموجز السياسات الذي قدمه الأمين العام بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي والدعوة إلى خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة تنطوي على رصد مبلغ لا يقل عن 500 بليون دولار كل عام. وقال إن وفد بلده سيعمل جاهدا لضمان أن يكون الطريق المفضي إلى تحقيق هذه الإصلاحات واضحا ومنظما. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية مراجعة ممارساتها وأولوياتها، وزيادة التمويل وتبسيط سبل الحصول على التمويل المناخي. وينبغي لها أن تتبنى كذلك رؤية جديدة ونموذجا جديدا للعمليات، من أجل تعزيز قدرتها على معالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية بشكل مناسب.

وينبغي ألا يطول حكمه بدعم من المجتمع الدولي. وثمة حاجة إلى إنهاء الديكتاتورية العسكرية واستعادة الديمقراطية وبناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي، من أجل وقف المعاناة الناجمة عن الفظائع التي يرتكبها المجلس العسكري. وسيكون دعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء حيويا في هذا الصدد.

99 - السيد بربوو (إندونيسيا): قال إن نصف سكان العالم يتخلفون عن الركب في تنفيذ خطة عام 2030، بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر فيما إذا كانت الموارد غير متاحة حقا، وما إذا كانت تُوجَّه على النحو السليم، وما إذا كانت حلول أخرى قد أغفلت. ومن المؤكد أن إصلاح الهيكل المالي الدولي من شأنه أن يساعد في التصدي لتحديات التمويل العالمية، شريطة أن تؤيد مؤسسات بريتون وودز أهداف التنمية المستدامة واحتياجات البلدان النامية تأييدا كاملا. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة، من أجل زيادة التمويل العام الدولي وإعادة هيكلة الديون بتكلفة معقولة وميسورة المنال.

100 - وأضاف قائلا إن بناء قاعدة قوية من الإيرادات الداخلية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يشكل أولوية. ويمكن أن يكون التعاون الضريبي الدولي مفيدا لتحقيق هذه الغاية عن طريق مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الشفافية. وينبغي إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج ذات الآثار التحويلية القابلة للقياس. وآليات الرصد مثل عملية الرصد التي تقوم بها الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال مفيدة لضمان كفاءة الموارد المتاحة وأثرها المالي. وينبغي للبلدان النامية أن تستخدم أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمواءمة سياساتها المالية مع تنفيذ خطة عام 2030. وأعرب عن ترحيب إندونيسيا بالدعوة إلى الانضمام إلى الفريق الاستشاري الاستراتيجي التابع لصندوق السياسات المشترك للنهوض بخطة عام 2030 من خلال السياسات المتكاملة، وأنها ستسعى إلى تحسين فعالية برامج ذلك الصندوق.

101 - وأردف قائلا إن حكومته اضطلعت بعدة مبادرات تمويلية مبتكرة، بما في ذلك عن طريق إصدار سندات أهداف التنمية المستدامة، التي دفعت البلد بدرجة كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإصدار أول سندات زرقاء سيادية في العالم في عام 2023. واتسمت المبادرات الأخرى، مثل خريطة طريق التمويل المستدام، وتحديد ملامح التصنيف الأخضر والمستثمرين على الصعيد

105 - واستطرد قائلاً إن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية كبيرة، لا سيما نتيجة للأزمات المتعددة. ومع نمو دخول تلك الدول، تتعرض لخطر فقدان إمكانية الحصول على تمويل كاف بأسعار معقولة لتلبية احتياجاتها الإنمائية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز دعمها لتلك البلدان.

106 - السيدة ديكس (المملكة المتحدة): قالت إن تمويل التنمية لم يواكب المسار المتوقع له، على نحو ما رُسم خلال المفاوضات بشأن خطة عمل أديس أبابا، وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالالتزامات المالية المتعهد بها في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرًا، والذي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في الجهود الجماعية لتحديد سبل تنفيذ خطة عام 2030. والمملكة المتحدة ملتزمة بإصلاح النظام المالي الدولي وتتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن بناء نظام أكبر وأفضل وأكثر إنصافًا للبلدان النامية.

107 - وأضافت قائلة إن النظام الأكبر من شأنه أن يتيح الحصول على مزيد من التمويل من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بناء قدراتها والإفراج عن أكثر من 200 بليون دولار من التمويل الإضافي على مدى السنوات العشر المقبلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يبسر إمكانية الحصول على التمويل، لا سيما لأفقر البلدان. ودعمًا لما تقدّم، أعلنت المملكة المتحدة عن ضمانين جديدين لزيادة الإقراض من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. الأول سيحرر بليون دولار لتمويل التعليم والثاني قيمته 1,8 بليون دولار للتمويل المناخي. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية الثنائية أن تعبئ المزيد من رأس المال الخاص وتحسن الظروف توطئةً للاستثمارات المسؤولة، لأن المال العام لن يكفي وحده أبداً. وأفادت بأن حكومتها ستحشد تمويلًا سنويًا قدره 8 بلايين دولار بحلول عام 2026، بالشراكة مع أسواق رؤوس الأموال والصناديق السيادية، من أجل مشاريع الاستثمار المشترك.

108 - وأردفت قائلة إن المملكة المتحدة، سعياً إلى إتاحة تحسين استجابة النظام المالي الدولي للصدمة، ترحب بالأخذ بسندات الديون المربوطة بمؤشر، وكانت أول من عرض في القروض بنوداً للديون تتيح التكيف مع تغير المناخ من أجل وقف السداد مؤقتاً في أوقات الكوارث. وينبغي أن تصبح هذه البنود هي القاعدة. وفي ظل نظام مالي دولي أكثر إنصافاً، سيتحقق الوفاء الكامل بالالتزامات العالمية

أن يشجع السياسات النقدية المنصفة لكفالة الدعم الكافي للبلدان النامية الكثيرة التي لا تزال تواجه تحديات خطيرة متصلة بالديون.

115 - وأضاف قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداتان لا غنى عنهما، لأنهما يساهمان في تنفيذ خطة عام 2030. بيد أن هاتين الطريقتين ليستا بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، الذي ينبغي أن يسترشد بمبادئ التضامن وتوافق الآراء والإنصاف والمساءلة المتبادلة وعدم المشروطة والمعاملة بالمثل وعدم التدخل. وفي هذا السياق، فإن الحق في التنمية والقدرة على الاستجابة للأزمات العالمية المتعددة لدى أكثر من 30 دولة يتأثران سلباً بفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية وإرهابية من جانب البلدان ذات النزعة الإمبريالية والنزعة الاستعمارية الجديدة. ويعاني أكثر من بليون شخص من العواقب الضارة لهذه التدابير المؤذية، وذلك بصفة يومية. ولا تزال نيكاراغوا ترفض وتدين هذه التدابير غير القانونية، وتدعو إلى رفعها فوراً. وينبغي للمسؤولين عن فرض جزاءات غير قانونية وإرهابية أن يشرحوا كيف يُعزّز التعاون والتضامن الدوليين، اللذين كثيراً ما يدافعون عنهما، من أجل التصدي للأزمات المتعددة.

116 - واختتم كلمته قائلاً إن حكومته اعتمدت خطة وطنية لمكافحة الفقر والتنمية البشرية للفترة 2022-2026، بهدف توجيه الإدارة العامة من خلال سياسات واستراتيجيات وإجراءات تحويلية، وتحقيق النمو الاقتصادي والدفاع عن حقوق السكان. وقد واصل اقتصاد نيكاراغوا نموه خلال السنة الماضية، بسبب تنفيذ إطار مناسب لسياسة الاقتصاد الكلي ومبادئ اقتصادية سليمة، وتعزيز قاعدة الصادرات، وزيادة التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

رُفعت الجلسة الساعة 18:05.

المحفّز في إطار السعي إلى تهيئة مستقبل مستدام ومنصف، وينبغي إيجاد طرق مبتكرة لتحفيز رأس المال الخاص، بما في ذلك من خلال التمويل المختلط والاستثمار المؤثر، من أجل سد الفجوات القائمة في تنفيذ خطة عام 2030.

112 - وأردفت قائلة إن مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف معرضة للخطر نتيجة للنزاعات الجغرافية السياسية، مثل النزاع المطول في أوكرانيا الذي أثر على الحبوب والأسمدة وسلاسل الإمداد الأخرى. ولا تزال تدابير الحماية التي فرضتها بعض الدول الأعضاء خلال جائحة كوفيد-19 سارية وتعيق التجارة المنصفة باستمرار. وتدعو زامبيا تلك الدول الأعضاء إلى حماية مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالتزاماتها تجاه النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية القائم على القواعد.

113 - واستطردت قائلة إن مشهد التمويل الإنمائي ينبغي أن يقرّ بالظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وأن يوفر لها شروطاً أفضل للإقراض. وللصدمات المناخية أثر حقيقي على النمو الاقتصادي والتنمية، ولا ينبغي لأي بلد أن يختار بين حفظ المناخ ورفاه سكانه. ولذلك ينبغي زيادة التمويل بغرض التكيف مع تغير المناخ. وينبغي للدول الأعضاء أن تؤيد القرارات التي تدعو البلدان المتقدمة إلى زيادة توفير المعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً. وقد أدى تشديد الشروط النقدية في البلدان المتقدمة إلى ارتفاع تكلفة التمويل وتسبب في آثار سلبية غير مباشرة في البلدان النامية ينبغي أن يأخذها الشركاء في التنمية في الاعتبار، مثل انخفاض قيمة العملة وزيادة تكاليف خدمة الديون.

114 - السيد هيرميذا كاستييو (نيكاراغوا): قال إنه بالنظر إلى الأزمات الكبرى التي أثارها النظام المالي الرأسمالي الحالي، فقد حان الوقت لإنشاء نموذج اقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب يقوم على استيعاب الجميع والعدالة الاجتماعية والتضامن والمساواة القائمة على الاحترام بين جميع الدول والحكومات، بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله. والتمويل ذو أهمية حاسمة للتنمية، وينبغي للنظم المالية الدولية أن تيسر للبلدان النامية الحصول على التمويل، بطريقة منصفة وشاملة للجميع. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقي أيضاً بالتزاماتها الباقية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ سياسات عملية المنحى وترتيبات إدارية تهدف إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وزيادة تمويل التنمية، ومراعاة احتياجات البلدان النامية ومطالبها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للنظام المالي المتعدد الأطراف